

جامعة الدول العربية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

بيان

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المؤتمر الرفيع المستوى حول الأمن الغذائي العالمي وتحديات تغير
المناخ والطاقة الحيوية

روما 3 – 5 يونيو (حزيران) 2008

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات
سعادة الأمين العام للأمم المتحدة
سعادة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني ويشرفني أن أخطب هذا الجمع الكريم ، باسم المنظمة العربية للتنمية الزراعية احدى منظمات جامعة الدول العربية ، ونحن نجتمع اليوم على أعلى المستويات مرة أخرى للتداول والوصول إلى رؤية عالمية مشتركة حول واحدة من أهم القضايا المؤثرة على البشرية جمعاء، ألا وهي قضية الأمن الغذائي العالمي، حيث تشير الصورة العامة لحالة انعدام الأمن الغذائي على المستوى العالمي إلى أن الجهود التي بذلت لخفض عدد الجياع في العالم بمقدار النصف بحلول 2015 قد قصرت عن تحقيق الهدف المنشود. كما تشير التوقعات إلى أن عدد ناقصي التغذية في العالم في عام 2015 سيتجاوز العدد المستهدف بنحو 170 مليون نسمة من الجياع. كما يتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الحبوب بنسبة 2.6% نهاية عام 2008 ليبلغ نحو 2 مليار طن، متجاوزاً بذلك نمو الإنتاج، مما يزيد الطلب على المخزون العالمي منه. أما على الصعيد العربي، فبالرغم من الإنجازات التي تحققت في زيادة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، إلا أن ما تحقق ليس على مستوى الطموح، حيث لا زالت معدلات الاكتفاء الذاتي من تلك السلع الغذائية متدنية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

لقد شهد العالم خلال العام الماضي والحالي ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار السلع الغذائية نتيجة لجملة من الأسباب البشرية والطبيعية. ولعل من أهم هذه الأسباب الاستخدام غير المرشد للسلع الغذائية مثل الذرة وقصب السكر لإنتاج الإيثانول، والمحاصيل الزيتية الأخرى لإنتاج زيت الديزل الحيوي. حيث بلغ الإنتاج العالمي من الإيثانول كوقود في عام 2006 حوالي 40 مليار لتر. وقد أنتج حوالي 90% من هذه الكمية في البرازيل والولايات المتحدة، وبلغ الإنتاج العالمي من زيت الديزل الحيوي حوالي 6.5 مليار لتر في عام 2006، أنتج نحو 75% منها في دول الاتحاد الأوروبي.

ومن ناحية أخرى، فقد أدت ظاهرة تغير أحوال المناخ وتنامي ظاهرة الاحتباس الحراري وما ينتج عنها من ارتفاع غير معهود لحرارة المعمورة، إلى جفاف بعض الأنهار وغرق أجزاء شاسعة من الشواطئ الساحلية، وتبدل خريطة الإنتاج الزراعي وغيرها. وليس العالم العربي بمعزل عن هذه الكوارث، فالمنطقة العربية بحكم وقوعها في المناطق الجافة وشبه الجافة تواجه الخطر الأكبر لآثار هذه الظاهرة وما تسببه من آثار سلبية على القطاع الزراعي. ومما يزيد المشكلة تعقيداً، ندرة الموارد المائية في المنطقة العربية التي تعتبر من أفقر مناطق العالم بالموارد المائية. ومن الواضح أيضاً اتساع رقعة الأراضي المتصحرة نتيجة الجفاف والمتدهورة بسبب شح وانخفاض مستوى الماء الأرضي. وقد تنبّهت الدول العربية لهذه القضية، وضرورة مجابهة تحدياتها وآثارها الخطيرة. ولعل الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في ديسمبر (كانون أول) 2007 يعتبر الجهد الأحدث في هذا الموضوع، وأساساً للتحرك المستقبلي، ويعكس وجهة النظر العربية في التعامل مع قضايا تغير المناخ. وتشارك المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشكل أساسي في وضع وصياغة هذا البيان لوضعه في شكل خطة عمل إطارية وبرنامج زمني بالتعاون مع جامعة الدول العربية وعدد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

هذا وقد أدت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة مجتمعة إلى آثار بالغة على أوضاع الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي من خلال تأثيرها على إنتاج وأسعار السلع الغذائية. ففي جانب التحول نحو الاستخدامات البديلة للمحاصيل الزراعية، فإن التطورات المعاصرة في استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي قد أدت بالفعل إلى ارتفاع كبير في أسعارها. فقد شهد عام 2007 ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار الحبوب تراوح بين 20% و 90%. كما أن المخزونات العالمية من السلع الغذائية قد وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ 60 عاماً. أما بالنسبة للمتغيرات المناخية، فإن تكرار الظواهر غير الملائمة مثل الأعاصير والزلازل والعواصف الثلجية العنيفة، وموجات الحرارة والجفاف، ستؤثر هي الأخرى تأثيراً مباشراً على عرض الغذاء، وإمكانية الحصول على المياه. وفيما يتصل بندرة المياه، فإذا استمر الاستنزاف بالمعدلات الحالية العالية، فإن معظم السكان في العالم سوف يتعرضون لمخاطر المعاناة من شح المياه خلال العقود القادمة. وفيما يتعلق بالأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وما يتصل بذلك من الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، فإنها بالغة التأثير على الأمن الغذائي والصحة العامة وصحة الانسان .

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

تفاعلاً مع التحدي الكبير الذي يفرضه أمن وسلامة الغذاء في الدول العربية، فقد تمحورت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين التي أعدتها المنظمة تنفيذاً لقرارات القمتين العربيتين في تونس (2004)، والجزائر (2005)، وأجازتها القمة العربية في الرياض (2007)، حول رؤية ثاقبة تتمثل في:

"الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي".

ويبدو جلياً أن رؤية الاستراتيجية تتمركز حول تحقيق الأمن الغذائي العربي الامن . ولا غرو أن تحقيق هذه الرؤية قد احتل موقعاً متقدماً ضمن الأهداف الرئيسية للإستراتيجية. وقد تمثل ذلك بزيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن للسكان . وفي ظل الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية، فإن هدف زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات، دون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية، يأتي في مقدمة الأهداف الرئيسية للاستراتيجية.

وفي إطار تفاعل المنظمة المستمر مع التطورات العالمية والإقليمية المؤثرة على مسارات الأمن الغذائي العربي والعالمي، فقد أصدرت جمعيتها العمومية (وزراء الزراعة في الدول العربية) في اجتماعها الأخير بالرياض في شهر أبريل 2008 جملة من القرارات المتمثلة في ضرورة استغلال الموارد الزراعية الأرضية والمائية المتاحة في بعض الدول العربية المؤهلة لتأمين احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وخاصة محاصيل الحبوب.

وقد أصدر وزراء الزراعة العرب (أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة) إعلان الرياض لعام 2008 لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية. وقد تضمن هذا الإعلان، فيما تضمن، اتخاذ التدابير والآليات التالية:

1. إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطرياً وقومياً.

2. استنهاض همم القطاع العام والخاص ورجال المال والأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة في الدول المؤهلة ضمن ذلك البرنامج الطارئ، والدعوة العاجلة لعقد مؤتمر لهذا الغرض بنهاية هذا العام.

3. المطالبة بوضع الضوابط والتشريعات المقننة لاستخدام المحاصيل الغذائية والعلفية في إنتاج الوقود الحيوي في الدول العربية، وتشجيع التوجه إلى إنتاج هذا الوقود من المخلفات الزراعية والغذائية والمنتجات الثانوية لمختلف المحاصيل الزراعية.

4. دعوة أجهزة الإعلام العربية للتنسيق والتعاون فيما بينها للاضطلاع بدورها القومي لتأصيل وزيادة الوعي لدى القاعدة الإنتاجية والاستثمارية العربية، بحتمية التكامل الزراعي العربي، وتوعية المواطن العربي بأهمية ترشيد وتغيير الأنماط الاستهلاكية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

استناداً إلى ما تقدم، فإنه بقدر حجم الأزمة الغذائية العالمية الماثلة أمامنا، فإن هناك حاجة ماسة لتنوع وتعدد الشركاء المعنيين بقضايا التنمية الزراعية في العالم بوجه عام، والمنطقة العربية، على وجه الخصوص. ذلك أن المدى البعيد للأثار الكبيرة للأزمة التي نعيشها اليوم يحتم أكثر من أي وقت مضى ضرورة تضافر كافة الجهود الرامية لزيادة معدلات إنتاج الغذاء. ومن هذا المنطلق فإنني أدعو كافة الجهات المعنية بالأمن الغذائي العربي، ومختلف مصادر العون الثنائي ومتعدد الأطراف والمنظمات النظيرة، والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية، إلى تعزيز ومؤازرة الجهود التي تقوم بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية للمساهمة في تخفيف حدة أزمة الغذاء في المنطقة العربية. من خلال تقديم العون المادي والفني اللازمين لتنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، ووضع التدابير والآليات التي تضمنها إعلان الرياض موضع التنفيذ.

لايسعني في ختام كلمتي الا ان اعرب عن شكري وتقديري لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ممثلة بمديرها العام على دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية للمشاركة بهذا الحدث الهام، والشكر موصول للجهات المنظمة والراعية لهذا المؤتمر

متمنيا لهذا المؤتمر النجاح والتوفيق واصدار قرارات تساهم بفاعلية في تحقيق اهداف
الالفية الثالثة للتنمية لاسيما تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع ونقص
التغذية في العالم بمقدار النصف في موعد لا يتجاوز 2015 .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.